

[٦]

ومن هنا نلمس ان اوضاع ما بعد ايلول ، وانعكاساتها على قاعدة النظام ، ليست فقط لا تتيح المجال لترك الباب مفتوحا امام اتجاهات اطراف النظام للتعبير عن نفسها ، بل اكثر من ذلك ، فان **العروقرراطية والاطارات العليا في الدولة والجيش فرضت نهجها على بقية اطراف النظام ولجمت أي صوت مناهض لها** . ان التعبيرات العملية للطابع التسلسلي السافر الذي فرضه وصفي التل في تنفيذ نهجه ، يتمثل في احداث تغييرات واسعة في مواقع النظام ، استهدفت تطهير مؤسسات الدولة والجيش والسلك الدبلوماسي كافة من الرموز التي تعبر بهذه الدرجة او تلك عن نهج متعاكس او حتى متحفظ من برنامجه ومنظوره الخاص . ان احداث التنقلات ، والاحالة على التقاعد ، والعزل كفلت بتصفية المعامل الرسمية لرموز الاطراف الاخرى من النظام . كما ان اعادة تشكيل مجلس الاعيان واستبعاد بهجت التلهوتي ، وعبد المنعم الرفاعي وسليمان النابلسي منه ، واحلال عناصر جديدة تعزز النهج السائد كان العنوان البارز للتحويل داخل النظام باتجاه **انفراد طرف واحد في السلطة** . ولكون الاتحاد الوطني الاردني ، الاطار التنظيمي والايديولوجي ، لفئة واحدة من قاعدة النظام الاجتماعية ، وتعبيرا عن احتكارها للسلطة في جميع مواقعها ، فان اللجنة التحضيرية والاطارات القيادية للاتحاد قد خلت من اسماء الرموز السابقة ومن يمثلها . مما يعني عمليا ، عزلهم السياسي عن ممارسة أي دور . وهكذا نلاحظ ان مصطفى دودين الامين العام المؤقت للاتحاد ، صرح بقوله « ان الحكومة ستكون جزءا من الاتحاد ، وكذلك المؤسسات الوطنية ، للقضاء على كل تعارض وخروج على مبادئ الميثاق » . وتابع دودين فقال : « ان الذين لا ينضمون للاتحاد لن يكون لهم نصيب في قيادة هذا الشعب » (٨) .

ان جملة التشريعات والقوانين التي سنت بعهد ايلول ، تظهر رغبة السلطة في احداث تحولات جوهرية تمس اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقابية كافة . وهذه التشريعات ، ليست فقط موجبة لمزيد من الكبح للحركة الجماهيرية ، والعمال والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة (المهنيين) وانما ايضا للبرجوازية الكيرة ، والملاك العقاريين اذ ان التشريعات الجديدة رفعت بعض التسهيلات والامتيازات السابقة ، كما زادت من الالتزامات الضريبية على هذه الفئات لصالح ميزانية الدولة ، وحملت جزءا هاما من اعباء الازمة الاقتصادية (مثل اجبارها على شراء السندات الحكومية ، تقديم قروض خاصة للدولة . . الخ) (٩) . ومن جهة اخرى فان عددا من المناير والاطارات شبة السياسية مثل « التجمع الوطني الاردني ، لجنة انقاذ القدس » تعرضت لمضايقات قاسية شللتها عن العمل . كما ان « المجمع المهني » تعرض للشلل بهدف اخضاعه للاتحاد الوطني اما النقابات العمالية ، فقد آلت الى نقابات بيضاء ، ومناير رجعية للسلطة .

[٧]

ان مراجعة سياسية لاسماء اعضاء اللجنة التحضيرية والكوادر القيادية النشطة في الاتحاد الوطني ، تشير بجلاء الى طبيعة انفراد فئة واحدة من قاعدة النظام في السلطة ، وبغض النظر عن بعض العناصر الهامشية في الاتحاد ، فان غالبية الاسماء تنتمي الى مواقع برجوازية في اجهزة الدولة او في قطاعات رديفة ، تعكس اقتصاديا وايديولوجيا ، مصالح هذه الفئة (١٠) . كما ترتبط بها اطارات وسيطة ودنيا من الموظفين والمحافظين ، ورؤساء البلديات والمخاتير والعلمين ، وبعض المهنيين (١١) . كما ينشط عدد من النواب والاعيان (وغالبيتهم من الشمال) في النشاطات والندوات التي ينظمها الاتحاد ، وهم في الغالب يمثلون تيار وصفي التل في مواضعهم التشريعية (١٢) . وبحكم طبيعة الاتحاد هذه ، عبر أحد اعضاء اللجنة التحضيرية في حديث له امام الموظفين ، عن طبيعة الاتحاد الاجتماعية فقال « ان جهاز الموظفين كان في الماضي قطاعا مشلولاً ، والمطلوب الان هو ان